

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٨ «بالتضویض»

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفویض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة شئون

العاملين ومصاريف الانتقال الخاصة برئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة البحر الأحمر :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠١٥/٩/٤ .

باعتراض الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٦/٢ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالي ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٥٩٦٩٧٠,٩٨ ج (فقط أربعة ملايين وخمسمائه وستة وسبعين ألفاً وتسعمائة وسبعين جنيهاً وثمانية وتسعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١١٢٦٢٦٢,٨١ ج (فقط مليون ومائة وستة وسبعين ألفاً ومائتان وأثنان وستون جنيهاً وواحد وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٤٧,٧٠٨,١٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وأربعين ألفاً وسبعين ألفاً وثمانية جنيهات وسبعة عشر قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ١٧٦١٨٤٦٣,٤٩ ج (فقط سبعة عشر مليوناً وستمائة وثمانية عشر ألفاً وأربعين ألفاً وثلاثة وستون جنيهاً وتسعة وأربعون قرشاً لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠١٨/٦/٢.

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد